سورية: هل اقتربت ساعة إنجاز الحسم العسكري؟

■ حميدي العبدالله

منذ بداية انطلاق الحرب على سورية، أطلق محللون كثر، سوريون وعرب، مواعيد لإنجاز الحسم العسكري في مواجهة الجماعات المسلحة والدول المنخرطة في الحرب على سورية، ولكن لم تتطابق التوقعات على الدوام مع سير المواجهات العسكرية، ما خلق حال من اللايقين والشكك حول التقديرات التي تصدر في شأن اقتراب موعد الحسم النهائي.

لا شك في أن الحسم العسكري تأخر، ليس لأن المؤامرة ضخمة والقوى والدول المنخرطة في الحرب على سورية حشدت إمكانات يصعب معها الحسم السريع مقارنة مع تجارب أخرى وخاصة تجربة الجزائر حيث استغرقت عملية الحسم نحو عشر سنوات، فحسب، بل أيضاً لأن الدولة السورية والقيادة السورية كانتا عرضة لضغوط من أصدقاء سورية حالت دون استخدام القدرات الكفيلة بإنجاز عملية الحسم بشكل سريع، وقامت هذه القيود على اعتبارات تتعلق بإدارة العلاقات الدولية، خاصة بين روسيا والولايات المتحدة، إذ كانت موسكو تتمنى دوماً على الدولة السورية إبداء المرونة وعدم القيام بأعمال عسكرية واسعة. ويمكن الاستنتاج أن تراجع المساعي لمنع الإسراع في عملية الحسم من قبل أصدقاء سورية لم يبدأ إلاّ بعد 18 تموز 2012 لدى اجتياح مدينة حلب وأحياء في دمشق واغتيال القادة العسكريين في مكتب الأمن القومي، فبعد ذلك أنجزت أول عملية حسم حُرّرت عبرها أحياء في مدينة حمص في مقدّمها بابا عمرو، وفي مدينتي حماة وإدلب، ولم تتوافر شروط الحسم الكامل لناحية انتهاء مساعي الأصدقاء في الحد منه إلاّ بعد انفجار الأزمة الأوكرانية، أي منذ نحو شهرين فحسب.

في ضوء هذا الواقع يمكن الاستنتاج أن تأخر الحسم العسكري كان لاعتبارات سياسية أكثر منه لأسباب عسكرية أو اختلال في توازن القوى العسكرية لمصلحة الجماعات المسلحة، ولذلك تأخر الحسم، ولذلك أيضاً لم تتطابق توقعات الكثير من المحللين مع سير مجريات الحوادث ميدانياً، ما ولّد انطباعاً بأنّ الحسم أمر متعذّر لأسباب عسكرية، وبالتالي أن الحرب ستطول سنوات.

اليوم، بعد انتفاء مساعي الدول الصديقة إلى حضّ سورية على التريث في عملية الحسم، في ضوء التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية عقب انفجار الأزمة الأوكرانية، وتدهور العلاقات بين روسيا والغرب التي يصعب التحكم فيها واحتواؤها في وقت قريب، فإن عملية الحسم العسكري ضد الجماعات المسلحة تتسارع اليوم، وقياساً ما حققه الجيش العربي السوري والقوى الرديفة الأخرى منذ تحرير القصير في حزيران 2013 مروراً بتحرير منطقة القلمون، وشرق حلب، والغوطة الجنوبية، يمكن استخلاص حقيقة مفادها أن إنجاز الحسم العسكري، أي تحرير المدن الكبرى واستعادة المناطق الحيوية والاستراتيجية، وإبعاد الجماعات المسلحة عنها، بات أمراً قريباً. وإذا كان ليس واقعياً تحديد آجال زمنية لإنجاز كامل هذه العملية، إلا أنه يمكن التشديد على الآتي:

أولاً، الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، لا سيما تغيير البيئة الحاضنة للجماعات المسلحة، باتت في مصلحة الجيش العربي السوري، أكثر من أي فترة سابقة، وبالتالي تساعد هذه التغييرات والتحولات في تسريع عملية الحسم بالمقارنة مع ما كانت عليه الحال في السنوات الثلاث الماضية، وفعل هذه التحولات في المرحلة المقبلة لن يتغيّر سلباً، بل على العكس، خاصة التحولات المحلية لجهة إلقاء ألوف الشبّان السوريين سلاحهم والانضمام إلى الجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني.

ثانياً، القوة العسكرية الأكبر التي اضطرت في السنوات الثلاث الماضية إلى التوزع على جبهات عديدة، لاحتواء الهجوم الذي كانت تقوم بها الجهات المنخرطة في الحرب على سورية، باتت الآن على وشك أن تنتهي من إعادة الأمن والاستقرار إلى أخطر الجبهات والمناطق بعد إنجاز الحسم في حمص وريفها وفي القلمون ومناطق واسعة من الغوطة. ومن الطبيعي أن شروط تعزيز القوات العسكرية في جبهات أخرى لا تزال في وضع دفاعي أو لم تبادر إلى عملية الحسم، باتت قريبة أيضاً، وعندما يحين الوقت المناسب، وهو قريب جداً، فإن معدلات الحسم سوف تتسارع في جبهات تشهد الآن مراوحة في المكان، وتقتصر المواجهات على الاشتباكات الموضعية، مثلما يحصل الآن في محافظات حلب ودير الزور وإدلب.

ثالثاً، هذا التطوّر في الأوضاع الميدانية دفع القيادة السورية إلى الكلام عن انعطاف ميداني، وهو يؤسس لإنهاء العمليات العسكرية الواسعة في غضون أشهر وليس سنوات، إذ كان صعباً ماضياً التنبؤ بموعد محدد لانتهاء هذه العمليات الواسعة أو النشطة.

استدعاء عبد الناصر... أم الترنّح السياسي والفكري والعقيدي؟

■ محمد يوسف

الأفكار والمبادئ والقيم الصحيحة لا تتقادم ولا تشيخ، ولا يتجاوزها الزمن أو ينال من صحتها... ولقد تم تشييد التراث الإنساني كلهِ وتنميته وتطويره بل والحضارة الإنسانية كلها، انطلاقاً من تلك القواعد الأساسية وهي تلك الأفكار والمبادئ والقيم الصحيحة. ولم يحدث أن تخلص الفكر الإنساني أو انسلخ من أو تنكر لفكرة أو لمبدأ أو لقيمة صحيحة أو مجرد أنه نسيها. ولو كان ذلك حدث ولو مرة واحدة لما تصدعت أسماعنا بعبارات الحرية والديمقراطية والنضال لأجل التحرر والتنمية والتقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولما تنادى البشر الى مقاومة ورفض القهر والإذلال والاستعمار والجور والظلم والخيانة. ورغم أن الأديان السماوية بدأت ـ على النحو المعروف الآن ـ مع خليل الرحمن إبراهيم منذ 1800 سنة قبل الميلاد، إلاّ أن قيم هذه الأديان وشعائرها وفرائضها كلّها ما زالت تؤدى وتعيش مع الناس في حياتهم، وتسكن قلوبهم وعقولهم حتى هذه اللحظة، وما زال الناس يتعبدون ويخشعون لهذه الأديان ولقواعدها ومقولاتها الأساسية على مدار الساعة، في المساجد للمسلمين، وفي الكنائس للمسيحيين، وفي المعابد لليهود.

وفي الثورة الأمر نفسه، كلمة كلمة وحرفاً حرفاً، طالما أن الثورة صحيحة، بمعنى أنها نفذت «رسالتها» وحطمت الأنساق القيمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة والمتخلفة والمتكلسة التي تقيد حركة المجتمع عن النموّ والانطلاق الى رحاب التقدم المضيئة، مغادراً وهاد التخلف المظلمة، ناهيك عن أنها تشد المجتمع دائماً إلى الخلف. تحطم الثورة تلك الأنساق لتضع مكانها أنساقاً إيجابية ومتقدمة ومتكاملة في الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمجتمع. حين تكون الثورة كذلك فإن أداء فرائضها في المحاريب الثورية وفي حياة الناس، يصبح ديناً وعقيدة وفريضة لا بد أن تؤدى، كما أن الثورة بهذا المفهوم والمضمون ـ مثل كل أمر صحيح في هذا الوجود ـ لا يمكن أن تتقادم ولا أن تشيخ ولا أن يتجاوزها الزمن.

الثورة العربية الناصرية التي انطلقت من مصر في الثالث والعشرين من يوليو 1952، مثال حي وواضح ومتكامل وباقٍ يبرر ما نقول ويؤكده. إنها الثورة التي حطمت أنساقاً وقيماً متخلفة تكلست في مصر والمجتمع العربي كله لأكثر من ألف ومئتي سنة متواصلة، والتي قوضت أركان ثاني أبشع نظام إقطاعي في التاريخ، بعد نظام الإقطاع في العراق، والتي شيّدت قواعد ومرتكزات وتفاصيل وإجماليات أكبر مشروع نهضوي في مصر والعالم العربي خلال الفترة نفسها (ألف ومائتا سنة)، والتي حررت مصر والعالم العربي من الغزو الاستعماري ومن الاحتلال الأجنبي العدواني العسكري والاقتصادي المباشر الذي استمر المدة نفسها (ألف ومائتا سنة) على الأقل، وهي الثورة التي أخرجت امبراطوريتين تاريخيتين من التاريخ نهائياً، وهما الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية، بعد عدوانهما الغادر على مصر عام 1956 بسبب تأميمها قناة السويس، ومرغت أنف الإمبراطورية الأميركية ـ وريثتهما ـ في الوحل بعد رفضها وتصديها لبناء وتشييد أكبر مشروع هندسي على مستوى العالم في القرن العشرين كلّه، وهو السد العالي على نهر النيل عند أسوان، وإصرار مصر الثورة على تشييده. وهي الثورة التي ترتب عليها امتلاك الغالبية الكاسحة من السكان في مصر، وهم ينتجون الدخل الوطني كله. ترتب على هذه الثورة أن امتلكت هذه الأغلبية للمرة الأولى في تاريخها، حقها المنطقي والطبيعي والعادل و«الديمقراطي» في مثلث العدل الاجتماعي على مدى التاريخ كله، وهو: الثروة والسلطة والقرار.

هي الثورة ذاتها التي مذ أن رحل قائدها جمال عبد الناصر الى رحاب الله، لم يحدث ـ على مدى أربعة وأربعين عاماً كاملة ـ أن قدم إلى مصر أو إلى الوطن العربي مشروعاً أو «ثورة» أو ثائر، يمكن أن يكون بديلاً من المشرع النهضوي العربي الذي شيّدته الجماهير العربية بقيادة الخالد جمال عبد الناصر حسين خليل سلطان (!!) أو شبيهاً به، أو قريباً منه، أو حتى تقليداً له، بل الأكثر من ذلك أن هذه السنوات الأربع والأربعين شهدت انكساراً وتراجعاً غريباً وشاذاً ومهيناً، لذا قام المشروع الثوري التحرري النهضوي في مصر والعالم العربي.

رغم ذلك كله، ورغم أننا نعرف أن الغل والضغينة والحقد والحسد ضد جمال عبد الناصر يأكل أكباد أصحابه، ويسحق عقلهم ووعيهم وإرادتهم ويحوّلهم الى «خُشب مسندة»، يقتاتون العداء الناقع والمصفي لعبد الناصر، ذلك العملاق. رغم أننا نعرف ذلك مثلما نعرف أسمائنا، إلاّ أن واحداً من «المثقفين» في مصر، ويعمل أستاذاً للحملة الانتخابية لأحد المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر، هذا «المثقف» سخر من محاولة «استدعاء عبد الناصر» ونهى عن ارتكاب هذه «الخطيئة»، بحجة اختلاف الزمن والظروف، وحرارة الجو والرطوبة، والتوقيت الشتوي والصيفي وما الى ذلك من الأمور التي يمكن أن تكبل العمل الوطني والقومي (!). وقبل هذا «المثقف» كان ذلك المرشح المحتمل لانتخابات الرئاسة المقبلة، ويعمل «المثقف» أستاذاً لحملته الانتخابية، كان كتب ونشر وصرح بأن «عبد الناصر كان مشروعاً وانتهى، ولا يمكن إعادته»، وأن «الناصريين لا بد من أن يقدموا اعتذاراً للإخوان المسلمين على ما حاق بهم في سجون عبد الناصر» من تعذيب ومهانة، رغم أنه يعرف ـ كما يعرف اسمه ـ أنهم حاولوا اغتياله مرتين خلال أحد عشر عاماً. وكتب ذلك المرشح المحتمل عام 1996 ضمن برنامج أحد الأحزاب السياسية المصرية القائمة حالياً، «أنه لم يعد هناك مجال لما يسمى «تنظيم الضباط الأحرار»، وأنه لم يعد هناك مجال إلا لـ «وطنية الجامعة» التي تضم ـ بهذا الترتيب الذي يعني ترتيب الأهمية ـ «الإخوان المسلمين» والماركسيين والليبراليين والناصريين، وما زال هذا البرنامج لهذا الحزب قائماً حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وذلك المرشح المحتمل قال عبر على قناة «الجزيرة» في 23 يوليو 2010 ضمن أحاديث لسياسيين من مصر بينهم مهدي عاطف ورفعت السعيد، اللذان اجتهد كل منهما في محاولة النيل من جمال عبد الناصر وتشويهه، قال ذلك المرشح المحتمل : «إن عبد الناصر أنجز ما أنجزه من دون الإعتماد على الجماهير»(!). وعجز بالطبع عن أن يفهم القاعدة الثابتة على مدى التاريخ كله، حتى تاريخ الإنبياء، وهي أن الثائر (أو النبي) إنما يستمد وجوده الثوري وكينونته وديمومة مساره الثوري من قبول الجماهير ورضاها وتأييدها الحاسم والمعلن لخطواته وقراراته وتوجهاته واختياراته و«رسالته» التي حُمل بها، أو حملها واعتنقها هو، وغرضها الأسمى ـ في البداية والنهاية ـ تحقيق رغبات الناس ومصالحهم.

كما عجز عن أن يثبت أن عبد الناصر كان يلبس «طاقية الإخفاء» أو أنه كان ساحراً، أو أن قدراته تتعدى قدرات الإنسان، وطبقاً لذلك عجز عن أن يفسر سلوك تلك الملايين التي تدفقت على ميدان «المنشية» في مدينة الاسكندرية لتطمئن إلى الرجل بعد حادث المحاولة الإجرامية والحقيرة لاغتياله في ذلك الميدان عام 1954، ولا تلك الملايين التي تدفقت على محطات القطار العائد به من الاسكندرية إلى القاهرة، بعد نجاته من تلك المحاولة الفاشلة. أيضاً عجز هذا المرشح المحتمل عن أن يفسر تلك الملايين التي استجابت لندائه من فوق منبر الأزهر الشريف عام 1956 حين صرخ في وجه المنظومة الإمبريالية كلّها قائلاً: «سنقاتل، سنقاتل، سنقاتل»، وتحوّل قوله هذا الى قسم للمقاومة والتحدي لدى سائر أبناء الشعب المصري، خاصة في بورسعيد ومنطقة قناة السويس، هذا الشعب الذى قاوم العدوان «الرباعي»، ولم يمكن قوات العدوان والغزو من أن تتقدم شبراً واحداً خارج مدينة بورسعيد (!). أيضاً عجز ذلك المرشح المحتمل عن أن يفسر رضى الجماهير واستجابتها وتأييدها لقرارات الإجلاء الكامل لقوات الاحتلال البريطاني التي ظلّت قابضة على عنق مصر إثنين وثمانين عاماً متصلة، وقرارات الإصلاح الزراعي وتأميم قناة السويس وكسر الرأسمالية المتوحشة وسيطرتها على الحكم، نتيجة قرارات التأميم الكبرى عام 1961. وعجز عن أن يفسر فرح وزهو وفخر هذه الجماهير بالوحدة العربية الأولى، في العصر العربي الحديث كله، التي تمت بين مصر وسوريا عام 1958، وذلك الحزن الطاغي الذي ألم بها بعدما نجحت المؤامرة الإمبريالية الصهيونية الرجعية العربية الكبرى، في ضرب تلك الوحدة العربية التي دامت ثلاث سنوات.

في سياق «مرور الزمن وتغير الظروف والمناخ» وأن المشروع الناصري مضى ولا يمكن استدعائه، وعلى ضوء أن أهداف الثورة العربية الناصرية واستراتيجيتها هي «الحرية والإشتراكية والوحدة». نقول إن أياً من ذلك «المثقف» أستاذ الحملة، أو ذلك «المرشح المحتمل» لم ولن يتمكن من أن يجيب إجابة سوية عن أيّ من الأسئلة الآتية:

ـ هل تحققت الحرية للوطن والمواطن سواء في مصر أو في العالم العربي، وهل تحررت الأرض العربية في مصر أو العالم العربي من الاحتلال العسكرى المباشر؟

ـ هل تحققت الاشتراكية بمعنى «الكفاية والعدل» بمعنى التقدم والتنمية والرخاء والنماء والوفرة في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية؟. وهل تحققت «العدالة الاجتماعية» بمعناها الحقيقي والثابت والوحيد وهو «إقامة مجتمع الكفاية والعدل، وضرورة سيطرة الأغلبية الاجتماعية الكاسحة على الثروة والسلطة والقرار»؟

ـ هل تحققت الوحدة العربية الشاملة، أو حتى الجزئية، باعتبار أن تاريخ وحاضر ومستقبل العرب مرتبط ارتباطاً عضوياً، ومرهون تماماً بتحقّق تلك الوحدة؟

إننا لا ننتظر إجابة نعرف أنها لن تأتي، لكننا أردنا فحسب أن نلقي بعض الضوء على الترنح والخواء السياسي والفكري والعقائدي الذي ينتاب البعض، ومحاولتهم إفراغ ما في جوفهم بالهجوم على عبد الناصر، والعداء الناقع له، خدمة لغرض أو مرض أو هوى... أو لذلك كلّه.

السلفيون في مصر... خلطة وهّابية «إخوانيّة»

■ فؤاد عيتاني

تشكّلت الجماعة إسلامية في الجامعات المصرية وراحت تدعو إلى الجهاد، «الفريضة الغائبة»، عن حياة المسلمين لإقامة الدولة الإسلامية، ومن ثم الانطلاق لإعادة الخلافة الإسلامية من جديد. ويطلق عليها إعلاميًا اسم «جماعة الجهاد»، إلاّ أنها تختلف عن جماعات الجهاد لنواحي الهيكل التنظيمي وأسلوب الدعوة والعمل بالإضافة إلى بعض الأفكار والمعتقدات.

العناصر والتأسيس

انطلقت الجماعة الإسلامية مطلع السبعينات على شكل جمعيات دينية داخل الجامعات، إبان فترة ركود الحركة الإسلامية، لتقوم ببعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية البسيطة في محيط الطلاب. ومع ذلك، كانت فقيرة العدد، ضعيفة الجهد يوم كانت تسيطر الاتجاهات الماركسية والقومية الناصرية على الحياة الجامعية، خاصة في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط. فنمت داخل الكليات الجامعية، واتسعت قاعدتها، وتطور مفهومها ونظرتها إلى العمل الإسلامي، فاجتمع نفر من القائمين على هذا النشاط واتخذوا اسم «الجماعة الإسلامية» ووضعوا لها بناءً تنظيميًا يبدأ من داخل كل كلية لناحية وجود مجلس للشورى على رأسه أمير وينتهي بمجلس شورى الجامعات وعلى رأسه «الأمير العام» أمير أمراء «الجماعة الإسلامية».

في أعقاب حرب رمضان (أكتوبر) 1973 اتخذ العمل الإسلامي داخل الجامعات المصرية بُعداً أوسع واستطاعت «الجماعة» قيادة الحركة الطالبية، والفوز بثقة الأغلبية الصامتة من الطلاب في الاتحادات الطالبية، في معظم الجامعات المصرية، فازدادت وتعددت أنشطة «الجماعة» الثقافية والتربوية من اللقاءات والندوات والمعسكرات، بل ازداد الاهتمام بحلول المشاكل الاجتماعية للطلاب وتعدى الأمر أسوار الجامعات فازداد الاهتمام بمشاكل المجتمع كافة.

عام 1977 انشقّت بعض قيادات «الجماعة» وانضموا إلى جماعة «الإخوان المسلمين» التي عاد نشاطها في ذلك الوقت، ما أدى إلى ولادة «تيار للجماعة الإسلامية» يمثله «الإخوان» في بعض كليات جامعتي القاهرة والاسكندرية، لكنه قليل العدد، محدود التأثير، في حين أن التيار الآخر للجماعة الإسلامية والأكثر عدداً وتأثيراً يمثله التيار السلفي، وكان مستحوذاً على الجامعات كلّها تقريباً واستطاع «تحجيم نفوذ النصارى» حسب تعبير الجماعة.

كانت لـ«الجماعة» العديد من المواقف السياسية، أبرزها موقفها من معاهدة كامب ديفيد حينذاك وزيارة الشاه وبعض وزراء الكيان الصهيوني لمصر، فأقامت المؤتمرات والمسيرات ووزعت المنشورات خارج أسوار الجامعة للتنديد بذلك والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ما أدى إلى تدخل الحكومة في سياسات الاتحادات الطالبية، فأصدرت لائحة جديدة لاتحادات الطلاب تعرف بلائحة 1979 التي قيّدت الحركة الطالبية. وازداد الضغط الإعلامي والأمني على قيادات الجماعة واشتدت مطاردتهم في جامعات الصعيد بخاصة، إذ اعتقلت بعض قيادتهم وفصائلهم.

عام 1979 التقى كرم زهدي عضو مجلس شورى «الجماعة» بالمهندس محمد عبد السلام فرج العضو في أحد فصائل تنظيم الجهاد وعضو مجلس شورى «الجماعة» في ما بعد وواضع كتاب «الفريضة الغائبة» الذي عرض على كرم زهدي فكر الجهاد، وأن الحاكم كفر وخرج على الملة فوجب الخروج عليه وخلعه وتغيير النظام، وأن لتنظيمه تشكيلاته المتفرعة، ثم عرض عليه فكرة اشتراكهم مع التنظيم للتخطيط لإقامة الدولة الإسلامية، فعرض كرم زهدي الفكرة على مجلس شورى «الجماعة» في صعيد مصر الذي يترأسه الدكتور ناجح إبراهيم، فوافق المجلس على أن يكون هناك مجلس شورى عام ومجلس شورى القاهرة، وعلى أن يتولى إمارة «الجماعة» أحد العلماء العاملين الذين لهم مواقفهم الصلبة ضد الطاغوت، فكان الدكتور عمر عبد الرحمن، فأقرّ تشكيل الجناح العسكري وجهاز الدعوة والبحث العلمي والتجنيد وتطبيق القوانين الإسلامية وجهاز الدعم اللازم للحركة في مجالاته المتعددة. ومنذ تلك الساعة انفصلت «الجماعة» عن توجهات التيار السلفي في الدعوة بشكل عام تحت مسمى «الجماعة الإسلامية».

اختير الشيخ الدكتور عمر عبد الرحمن أميراً لـ«الجماعة». وهو أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، وسبق اعتقاله خلال حكم القائد الراحل جمال عبد الناصر، واتهم لاحقاً في قضية قتل السادات وبتهمة إمارة «الجماعة» (تنظيم الجهاد) والإفتاء بحل دم السادات، إلاّ أن المحكمة برأته ممّا نسب إليه وبرأته كذلك من قضية الانتماء إلى تنظيم الجهاد، ومن ثم واصل نشاطه في الدعوى، متنقلاً بين المحافظات، مشاركاً في المؤتمرات والندوات، عارضاً فكرة الجماعة، محمساً الشباب للجهاد والخروج على نظام الحكم، ما أدى إلى اعتقاله العديد من المرات وتحديد إقامته في منزله في الفيوم بعدما اتهم بالتجهر وتحريض المصلين على التجمهر عقب صلاة الجمعة، لكن محكمة أمن الدولة برأته أيضاً مما نسب إليه وحفظت القضية

> **بعد اغتيال السادات ظهرت «الجماعة» على الساحة بقوة لأنّ الجناح العسكري فيها بقيادة الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي قام بتنفيذ العملية... لكنه ورفاقه حوكموا وأعدموا في ما بعد**

وأخيراً استطاع السفر إلى أميركا ليقيم في ولاية نيوجرسي حيث الكثير من اتباعه، وينسب إليه: الفتوى بقتل فرج فوده، ضرب حركة السياحة في مصر، تفجير مركز التجارة العالمي و حكم عليه بالسجن في أمريكا بسببه.

في 6 تشرين الأول 1981 وبعد حادث اغتيال أنور السادات ظهرت «الجماعة» على الساحة بقوة إذ قام الجناح العسكري لـ«الجماعة» بقيادة الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي مع زملائه عبد الحميد عبد السلام الضابط السابق في الجيش المصري والرقيب متطوع القناصة حسين عباس محمد بطل الرماية وصاحب الرصاصة الأولى القاتلة، والملازم أول احتياط عطا طالبي حميدة رحيل، بقتل أنور السادات أثناء احتفالات انتصارات أكتوبر في مدينة نصر في القاهرة ونسب إلى «الجماعة» الإعداد لخطة تستهدف إثارة القلاقل والاضطرابات والاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون والمنشآت الحيوية في محافظات مصر. في تلك الأثناء، وخلال الحوادث، قبض عليهم جميعاً، وقدموا إلى المحاكمة التي حكمت عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص، كما نفّذ الحكم في زميلهم المهندس محمد عبد السلام فرج واضع كتاب «الفريضة الغائبة» بالإعدام شنقاً، أما المقدم عبود عبد اللطيف الزمر، الضابط في سلاح المخابرات الحربية وعضو تنظيم الجهاد في القاهرة الذي انضم حديثاً إلى الجماعة الإسلامية بعد إزالة الخلافات في بعض وجهات النظر داخل سجن ليمان طره، الذي اعترض أولاً على خطة قتل السادات لعدم مناسبة الوقت، إلاّ أنه وافق أخيراً عليها لظروف خاصة، وحكم عليه في ما عرف بقضية تنظيم الجهاد، أربعين سنة سجناً بعد تدخل من جمعيات أميركية لمنع إعدامه!

في 8 تشرين الأول 1981 هاجم بعض أفراد الجناح العسكري لـ«الجماعة» الإسلامية مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة واحتلال المدينة ودارت بينهم وبين قوات الأمن المصرية معركة حامية قتل فيها العديد من كبار رجال الشرطة والقوات الخاصة وانتهت بالقبض عليهم وفي مقدمهم الدكتور ناجح إبراهيم وكرم زهدي وعصام دربالة، فحكم عليهم في ما عرف آنذاك بقضية تنظيم الجهاد، أشغالاً شاقة مؤبدة 25 عاماً.

مطلع عام 1984، وبعد الإفراج عن الكثير من أعضاء الجماعة من غير المتهمين في قضايا التنظيم، أعيد تنظيم الجماعة برئاسة محمد شوقي الإسلامبولي ومن ثم زاد نشاطها في الدعوة إلى الله في المساجد ومن خلال اللقاءات والندوات والمعسكرات، وبخاصة بين الشباب والتلاميذ في المدارس والطلاب في الجامعات، في معظم محافظات مصر، مستغلة الكسب الإعلامي لحوادث 1981، داعية إلى الخروج على الحاكم وقتال الطائفة الممتنعة عن إقامة شرائع الإسلام، ودفع ذلك قوات الأمن المصرية إلى الصدام الدائم معهم وإلقاء القبض على الكثير منهم وتعرضهم للتعذيب والتضييق الشديد، بل وصل الأمر إلى استخدام سياسة التصفية الجسدية ضدهم، ما أوجد بين أفراد الجماعة ردود فعل عنيفة راح ضحيتها الكثير من ضباط الشرطة وجنودها وآخرين.

كان للجماعة دورها في الجهاد الأفغاني إذ قدمت العديد من الشباب على أرض أفغانستان، من أبرزهم الشيخ علي عبد الفتاح أمير الجماعة في المنيا وأصدرت الجماعة مجلة «المرابطون».

تنسب إلى «الجماعة» محاولات اغتيال بعض الوزراء ومسؤولي الحكومة والشرطة، وأبرزهم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري السابق ودكتور فرج فوده الكاتب، ردًا على أسلوب الحكومة في التصفية الجسدية والعقاب الجماعي لأفراد «الحركة».

الأفكار والمعتقدات

تبلورت معظم أفكار «الجماعة الإسلامية» في صورة كتب ورسائل داخل سجن ليمان طره ومن أهمها كتابة «ميثاق العمل الإسلامي»، وهو دستور «الجماعة» ويمكن تلخيص ما ورد فيه من الأفكار كالآتي:

- غايتنا: رضا الله تعالى بتجريد الإخلاص له سبحانه وتحقيق المتابعة لنبيه صلى الله عليه وسلم.
- عقيدتنا: عقيدة السلف الصالح جملةً وتفصيلاً.
- فهمنا: نفهم الإسلام بشموله كما فهمه علماء الأمة الثقات المتبعون لسنته صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم.
- هدفنا: تعبيداً للناس لربهم وإقامة خلافة على نهج النبوة.
- طريقنا: الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله خلال جماعة منضبطة حركتها بالشرع الحنيف تأبى المداهنة أو الركون وتستوعب ما سبقها من تجارب.
- زادنا: تقوى وعلم، يقين وتوكل، شكر وصبر، زهد في الدنيا وإيثار للآخرة
- ولاؤنا: لله ورسوله وللمؤمنين
- عداؤنا: للظالمين على أن الكفر منه أكبر وأصغر وكذا الظلم منه أكبر وأصغر فيوالي من عنده ظلم أصغر على قدر ما عنده من خير، ويعادي على قدر ما عنده من ظلم

اجتماعنا: لغاية واحدة، بعقيدة واحدة، تحت راية فكرية واحدة

الفريضة الغائبة: حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام حيث يعتقدون

> **دستور «الجماعة» يقول إنّ الجهاد هو القتال أي المواجهة والدم ولا يقتصر على الوسائل السلمية مثل الكتابة والخطابة أو مزاحمة السياسيين في أحزابهم وأساليبهم السياسية**

أن الجهاد هو القتال أي المواجهة والدم، أما اقتصار الجهاد على الوسائل السلمية مثل الكتابة والخطابة والإعداد بتربية الأمة العلمية والفكرية أو بمزاحمة السياسيين في أحزابهم وأساليبهم السياسية، بل إن الاهتمام بالهجرة يعد من الجبن والتخاذل ولن ينتصر المسلمون إلا بقوة السلاح وعلى المسلمين أن ينخرطوا في الجهاد مهما قلّ عددهم».

الطوائف المنتسبة إلى الإسلام الممتنعة عن التزام بعض شرائعه تقاتل حتى تلتزم ما تركته من الشرائع، كذلك قتال من عاونهم من رجال الشرطة ونحوهم، وإن خرجوا مجبرين يقتلوا ويبعثوا على نياتهم.

يرون أنّ القتال ليس فحسب لمن داهمنا في ديارنا واستولى على جزء من أرض الإسلام، بل هو أيضاً لمن يقف بالسيف والسلطان في وجه دعوتنا رافضاً التخلية بيننا وبين الناس، ندعوهم لدين الله ونحكمهم بشرع الله؛ لأن الاستعمار. هو العدو البعيد والحكام الكفرة هم العدو القريب فهم أولى من قتال العدو قتالاً أي طائفة على وجه الأرض تحكم الناس بغير شرع الله، فهي كافرة وإن تكن منتسبة إلى الإسلام البعيد.

بناء على ذلك، يرون حتمية المواجهة، كما في رسالتهم حتمية المواجهة للأسباب الآتية: يحكمون على الديار المصرية وما شابهها بأنها ليست بدار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام، لكون أهلها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق، ويقاتل الخارج على شريعة الإسلام بما يستحق، ولذلك لا يكفرون الأمة إنما يكفرون الحكام الذين يبدلون ويعطلون شرائع الإسلام، ولا يحرّمون تولي الوظائف الحكومية مثل جماعة التكفير.

يوجبون الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لآحاد الرعية بمراحله الثلاث، ولكن يؤخذ عليهم في ذلك عدم مراعاة الضوابط الشرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وميلهم للاستعجال والقاعدة: «من تعجل الأمر قبل أوانه عوقب بحرمانه».

تعارض «الجماعة» مشاركة الاتجاه الإسلامي في الحكومات العلمانية المعادية للإسلام، إذ أن هذه المشاركة تترك مفاسد كثيرة وتوقع الجماهير العريضة في الحيرة والتضليل والشك، فهي تدلل على شرعية الحكومة التي تصدر وتطبق القوانين الوضعية.

الجذور الفكرية

تُعد «الجماعة الإسلامية» القرآن الكريم والسنة النبوية مصدري أفكارها، لذا تكثر من الاستشهاد بآيات الجهاد والأحاديث التي تحث على الجهاد. كما تلجأ «الجماعة» إلى فتاوى العلماء وأبرزهم شيخ الإسلام ابن تيمية 661 – 728 هـ الذي ملئت كتاباتهم بأقواله وفتاواه. وتلجأ أيضاً إلى الوقائع التاريخية وأقوال العلماء أمثال ابن القيم، والقاضي عيا، وابن كثير، والنووي، وسيد قطب، لتدلل على أفكارها ومبادئها.

يؤخذ على «الجماعة» انشغالها بقضية الخروج على الحكام من دون تفريق بين مسلمهم وكافرهم ومن دون إعداد العدة لمن كفر منهم؛ ما تسبب بقتل الأبرياء من المسلمين، والتضييق على الدعوة الإسلامية، وتبعثر الجهود الخيّرة . وتنبه قادة «الجماعة» في الفترة الأخيرة إلى سوء عاقبة مسلكهم الأول، فلعلهم بعد ذلك يُعنون بالعلم الشرعي وبنشر العقيدة الصحيحة بين العامة وتبصيرهم بالبدع والشركيان والمخالفات؛ لتستحق الأمة بعد ذلك النصر والتمكين؛ كما هي سنة الله.

أماكن الانتشار: تتركز القوة الرئيسة لـ«الجماعة الإسلامية» في الصعيد المصري، خاصة في محافظة أسيوط، ولها أنصار في جميع المدن والجامعات المصرية. كما انتشر كثير من أتباعها في الدول الأخرى نتيجة مطاردتهم من قبل الحكومة المصرية

يتضح مما سبق أن «الجماعة الإسلامية» تعتبر الجهاد الدواء الناجع والعلاج الناجع لإعادة الخلافة الإسلامية للمسلمين، وترى أن إقامة الدولة الإسلامية، ومن ثم الخلافة، فرض عين، وتقول: إن حكام المسلمين الذين يرفضون تطبيق شريعة الله كفار يجب الخروج عليهم. ولا تكفر هذه الجماعة الأمة مثل جماعة التكفير والهجرة، وتعتقد أن الجهاد هو القتال، وهو قمة العبادة في الإسلام، أما الجهاد بالوسائل السلمية فحسب فهو جبن وغباء.

والجدير ذكره أن ثمة مجموعات أخرى عرفت باسم «تنظيم الجهاد» ودعت إلى الخروج على الحاكم بالجهاد المسلح لتغيير نظام الحكم مثل «تنظيم الفنية العسكرية» عام 1974 بقيادة صالح سرية وكارم الأناضولي، كذلك تنظيم «جهاد الإسكندرية» عام 1976، أو«تنظيم سالم الرحال الأردني» وليس لهذه التنظيمات علاقة بالجماعة الإسلامية.